الأمم المتحدة

E/ICEF/2022/AB/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
9 December 2021
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام 2022

8-11 شباط/فبراير 2022

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

رد إدارة اليونيسف على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

موجز

عملا بالفقرة 7 من قرار المجلس التنفيذي لليونيسف 3/2018، يقدم هذا التقرير رد الإدارة على النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والوارد في الوثيقة (A/76/5/Add.3). وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2020 لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها (A/76/173). ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار أيضا التعليقات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/554) واللجنة الخامسة في استعراض كل منهما لتقرير مجلس مراجعي الحسابات.

وتواصل اليونيسف رصد الإدارة الاستراتيجية للأولويات العليا المتصلة بمراجعة الحسابات عن كثب، مما يعكس الأهمية التي توليها المنظمة لعمل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وتلتزم المديرة التنفيذية وغيرها من كبار المسؤولين الإداريين بإجراء تحسينات مستمرة في معالجة أولويات مراجعة الحسابات، وهو ما يتجلى في ارتفاع معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في نهاية عام 2020. ويجري حاليا تنفيذ عدة مبادرات مركزية، وتُبذل جهودٌ لمعالجة التوصيات الحالية وكذلك التوصيات المتبقية من سنوات سابقة

* E/ICEF/2022/1.

100122 231221 21-18578 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - تلقت اليونيسف رأيا غير مشفوع بتحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن بياناتها المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذه هي السنة التاسعة على التوالي التي تتلقى بها رأيا غير مشفوع بتحفظ. وهذا إنجاز هام لأنه يدل على التزام اليونيسف بالتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والضوابط الداخلية الجيدة، والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

2 - وأشار تقرير مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 A/76/5/Add.3 إلى الفرص المتاحة لليونيسف لزيادة تعزيز مجالات إدارة البرامج، والتبرعات المقدمة من القطاع العام للبرامج المشتركة، والشركاء المنفذين، وإدارة الميزانية، وإدارة المشتريات، والموارد البشرية، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، أصدر مجلس مراجعي الحسابات 22 توصية، بما في ذلك 11 توصية رئيسية (ذات أولوية عليا)، ويجري تطويرها بمزيد من التفصيل في رد الإدارة الحالي.

3 - وقد أثنى مجلس مراجعي الحسابات على التزام اليونيسف بتحسين إدارة الموارد، حيث نفذت المنظمة بالكامل 75 في المائة من التوصيات المعلقة البالغ عددها 96 توصية التي كانت مفتوحة في بداية السنة المالية 2020. وتهدف اليونيسف إلى تنفيذ ما يقرب من 80 في المائة من التوصيات التي لا تزال مفتوحة بحلول نهاية الربع الأول من عام 2022، بما في ذلك التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة من عامي 2016 و 2017، وبعض التوصيات الصادرة في عام 2020. وتتطلع اليونيسف إلى تقييم مجلس مراجعي الحسابات للإجراءات الإدارية وإغلاقها أثناء مراجعة البيانات المالية لعام 2021.

4 - وتواصل آليات إدارة اليونيسف وإطار المساءلة ضمان الشفافية والمساءلة الائتمانية في إدارة الموارد. كما تعمل اليونيسف تدريجيا على تحسين العمليات والأدوات الداعمة لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT). وقد أسفر استخدام الشركاء المنفذين لبرنامج ezHACT الإلكتروني إلى تبسيط عملية تجهيز المدفوعات والإبلاغ عن النفقات، في حين أتاح برنامج eTools الإلكتروني لليونيسف دمج المعلومات المتعلقة بالبرامج، بما في ذلك أنشطة الضمان، التي تدعم المكاتب في تحديد أولويات أنشطتها بشأن نقاط العمل المحددة التي تنطوي على مخاطرة شديدة.

5 - وفي عام 2020، أعادت اليونيسف تعديل إجراءاتها الداخلية وعملياتها نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشهدت المنظمة زيادة كبيرة في التبرعات (1,14 بليون دولار) تتصل، إلى حد كبير، بأموال الموارد الأخرى المخصصة للاستجابة للجائحة. وانتقلت اليونيسف إلى بيئة عمل عن بعد، وتواصل ضوابطها الداخلية المرنة عملها على النحو المقرر، بما في ذلك الضوابط الآلية المدمجة في النظام المركزي لتخطيط الموارد، واستخدام أدوات التوقيع الإلكتروني وتقاسم مساحة العمل الافتراضية. وتواصل الإدارة العليا والموظفون الوفاء بولاية اليونيسف من خلال الاستفادة من التحسينات والمبادرات والتكنولوجيا والابتكار التشغيلية الجارية على صعيد المنظمة.

ثانيا - مقدمة

6 - تسعى اليونيسف إلى الحفاظ على الكفاءة والفعالية في تسيير أعمالها. وقد تم تفعيل المبادرات التنظيمية على صعيد المنظمة لتبسيط العمليات وتحقيق الكفاءة في التكاليف مع تعزيز الضوابط الداخلية

وإدارة المخاطر من خلال التحسينات التكنولوجية. وجرى تشجيع السهر على سلامة الموظفين وتحديد المهارات وتطبيق ونشر تقارير بما استجد بشأن أساليب العمل المرنة بما يتماشى مع ثقافة تنظيمية تشمل التغيير والتحسين المستمر.

7 - وفي عام 2020، بدأت اليونيسف، تحت قيادة المديرة التنفيذية، رحلة إعادة تصور نماذج أعمالها الحالية، لجعلها ملائمة للغرض وتسريع العمل خدمة لمصلحة الأطفال. وتقوم اليونيسف حاليا باستعراض إطار المساءلة الخاص بها لزيادة تطوير المجالات التي تتطلب توضيحا وضمان التوافق مع أفضل الممارسات الحالية. وفي عام 2020، كما في السنوات السابقة، صنفت المنظمة كواحدة من أكثر منظمات الإعانة شفافية في العالم، وفقا لمؤشر الشفافية في المعونة الصادر عن حملة "انشر ما تموله"[(1)].

8 - واعترافا بالخطوات التي اتخذتها اليونيسف بالفعل لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على عملياتها، أصدر مجلس مراجعي الحسابات 22 توصية (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). ومن بين هذه التوصيات، صنفت 11 توصية على أنها توصيات رئيسية (ذات أولوية عليا) وصنفت 11 توصية في فئة توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة). واعتبرت توصيتان مكررتين من سنوات سابقة وتتعلقان بإلغاء إمكانية وصول جميع الموظفين الذين تركوا الخدمة إلى نظام المعلومات الافتراضي المتكامل والموارد المتاحة وتنظيف حسابات المستعملين. واليونيسف ملتزمة بتنفيذ جميع التوصيات وإعطاء الأولوية للتوصيات الرئيسية.

9 - وقد أخذت الردود الواردة في هذا التقرير في الاعتبار التعليقات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/554) في استعراض كل منها لتقرير مجلس مراجعي الحسابات، وكذلك مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية 2020 (A/76/173).

10 - وللتوصيات التي قبلتها اليونيسف جدول زمني محدد للتنفيذ. ومن خلال قيادة مكتب المراقب المالي، عملت مكاتب اليونيسف وشعبها على تحديد أكثر التواريخ المستهدفة واقعية لإتمام التنفيذ. وقد التزمت اليونيسف بتنفيذ إجراءات الإصلاح بشأن جميع التوصيات على أبعد تقدير بحلول نهاية الربع الأخير من عام 2022. وتتطلع الإدارة إلى تقييم مجلس مراجعي الحسابات للتوصيات المنفذة لإغلاقها أثناء مراجعة البيانات المالية لليونيسف لعام 2021.

ثالثا - استجابة الإدارة لتوصيات مراجعي الحسابات حسب الموضوع والأولوية

11 - فيما يلي ملخص لردود الإدارة على التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. وتتسق استجابة الإدارة مع المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2020 بشأن تنفيذ توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات.

ألف - تبرعات القطاع العام للبرامج المشتركة

12 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات ثلاث توصيات ذات أولوية عليا لتحسين إدارة المنح المقدمة من تبرعات القطاع العام للبرامج المشتركة. وتتعلق إحدى التوصيات بوضع حل لتسجيل وتتبع الاتفاقات

(1) مؤشر الشفافية في المعونة لعام 2020، متاح على: https://www.publishwhatyoufund.org/the-index/2020/.

الموقّعة على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن يوفر ذلك رؤية واضحة للاتفاقات الموقعة ورصد تقديم الاتفاقات في الوقت المناسب. وتتعلق التوصيتان الأخريان بمعالجة البرامج المشتركة وتسجيلها في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION)، وتحسين الإقرارات ذات الصلة.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

13 - في الفقرة 25 من التقرير، أوصى مجلس مراجعي الحسابات اليونيسف بتحديث سياستها بشأن الاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق بالمحاسبة المتصلة بالبرامج المشتركة وتحديد النقطة التي تتحكم عندها في الأصول غير التبادلية المتصلة بترتيبات الصناديق الاستئمانية أو البرامج المشتركة. وتؤكد إدارة اليونيسف أنه جرى تحديث ورقة الموقف السياساتي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الاعتراف بالإيرادات لمعالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البرمجة المشتركة.

14 - وفي الفقرة 26، أوصى المجلس أيضا بأن تفصح اليونيسف عن الاتفاقات المتعلقة بالبرمجة المشتركة التي لم تُستوفَ فيها معايير الاعتراف بالأصول، بوصفها أصولا احتمالية في البيانات المالية. وتتوقع اليونيسف أن تبرز أدلة على التنفيذ مع البيانات المالية لعام 2021، في الربع الأول من عام 2022. وتم تحديث سياسة الاعتراف بالإيرادات لتشمل توجيهات بشأن الاعتراف في البيانات المالية لاتفاقات البرامج المشتركة. ويجري حاليا استعراض الاتفاقات من أجل الإفصاح المناسب لضمان الامتثال للسياسة التي تم تحديثها مؤخرا.

15 - وفي الفقرة 27، أوصى المجلس اليونيسف بأن تضع حلا من أجل تتبع تقديم الاتفاقات الموقّعة وتعزيز عملية رصد تسجيلها في الوقت المناسب. وتؤكد الإدارة أن تمديد أداة بوابة الخدمات للمكاتب لتحميل الاتفاقات الموقعة من أجل تجهيزها قد جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وسيدعم هذا الحل تتبع وتسجيل الاتفاقات في الوقت المناسب.

باء - الشركاء المنفذون

16 - حدد مجلس مراجعي الحسابات ست فرص لإدخال تحسينات فيما يتعلق بإدارة الشركاء المنفذين وأنشطة الضمان في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT). وتشير النتائج إلى (أ) الإطار الزمني لأنشطة الضمان؛ (ب) واستعراض نفقات الشركاء المنفذين والإبلاغ عنها؛ (ج) وأسباب التأخيرات في إغلاق نقاط العمل المتأخرة في المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا؛ (د) واتخاذ تدابير وقائية لضمان إغلاق نقاط العمل ذات الأولوية القصوى في المكتب؛ (هـ) والإشراف على النتائج ذات الأولوية القصوى، بما في ذلك تعزيز حل الأدوات الإلكترونية؛ (و) وإجراء التحويلات النقدية مباشرة إلى المستفيدين. وتعتبر خمس توصيات ذات أولوية عليا (رئيسية) وواحدة ذات أولوية متوسطة. ومن المتوقع تنفيذ أربع من هذه التوصيات بحلول نهاية عام 2021، واثنتين بحلول الربع الأول من عام 2022.

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

17 - في الفقرة 42 من التقرير، أوصى مجلس مراجعي الحسابات اليونيسف بوضع إطار زمني واضح لأنشطة الضمان، باستخدام تاريخ نشر النفقات في النظام كمرجع بعد الموافقة على استمارة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق. وتخطط الإدارة لإصدار تعليمات، مع تحديد إطار زمني لبدء أنشطة الضمان وتنفيذها

ووضع اللمسات الأخيرة عليها، لجميع المكاتب بحلول الربع الأول من عام 2022. وتتوقع الإدارة أيضا استعراض وتحديث الإجراء المتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية لتحسين تنفيذ أنشطة الضمان المالي في حين وقتها.

18 - وبالمثل، أوصى المجلس في الفقرة 43 اليونيسف بأن تضع خطة عمل بهدف كفالة القيام في الوقت المناسب باستعراض النفقات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون، والقيام في موعد لا يتجاوز الربع الأول من السنة التالية بعد إبلاغ اليونيسف بالنفقات باستكمال الضمان المالي المطلوب. واعتبارا من الربع الأول من عام 2022، ستضطلع الإدارة بعملية استعراض وإبلاغ تضمن استكمال الضمان المالي في موعد أقصاه الربع الأول من العام التالي بعد قيام الشركاء المنفذين بالإبلاغ عن النفقات.

19 - وفي الفقرتين 57 و 58، أصدر المجلس توصيتين تتعلقان بمتابعة أنشطة الضمان من قبل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا. وتشير التوصيتان إلى تحديد 290 بندا ذا أولوية قصوى تحت إشراف المكتب، في سمة نقاط عمل الأدوات الإلكترونية، كانت لا تزال مفتوحة بحلول نهاية السنة المالية 2020.

20 - وبالتعاون مع المكاتب القطرية المتأثرة، عمل المكتب على تنفيذ نظام لتسوية نقاط العمل من أنشطة الضمان وتحديد أسباب أي تأخير. وبناء على توصية المجلس، حُلت جميع نقاط العمل ذات الأولوية القصوى التي تأخر موعدها، البالغ عددها 290 نقطة، التي حددها فريق مراجعة الحسابات.

21 - وبالمثل، فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 58 بشأن التدابير الوقائية لضمان إغلاق نقاط العمل المتعلقة بالرصد في غضون سنة من إنشائها، أعد المكتب، بدعم من شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، مذكرة توجيهية لتقديم المشورة للمكاتب القطرية بشأن نوع الإجراءات التي يتعين تسجيلها في الأدوات الإلكترونية والمعايير الأساسية لتحديد مستوى سلم الأولويات. وقد وزع الدليل على المكاتب القطرية في نهاية الربع الثالث من عام 2021 وسمح بإغلاق نقاط العمل ذات الأولوية القصوى المتبقية التي حددها مجلس مراجعي الحسابات. وكفل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا كذلك أن تقوم مكاتبه القطرية في كثير من الأحيان برصد نقاط العمل ذات الأولوية القصوى والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال المتابعة الثنائية وإدراج بند من بنود جدول الأعمال في الندوات الفصلية على شبكة الإنترنت بشأن إدارة الشراكات.

22 - وأخيرا، أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة 59 بأن تضع شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد، جنبا إلى جنب مع المكاتب الإقليمية، منهجية من أجل تيسير الرقابة الفعالة لإغلاق النتائج ذات الأولوية القصوى الناشئة عن أنشطة الضمان في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية وأن تعزز أداة eTools من أجل دعم المكاتب القطرية من أجل الإغلاق الفعال لنقاط العمل المتأخرة. والتزمت إدارة اليونيسف بوضع لوحة متابعة خاصة بالرصد لدعم متابعة المكتب الإقليمي للنتائج المالية ذات الأولوية القصوى والإشراف على البنود المعلقة ذات الأولوية القصوى. وعلاوة على ذلك، سوف تؤسس شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد عملية لرصد نقاط العمل المتأخرة من جانب المكاتب الإقليمية وشعب ومكاتب المقر.

توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة)

23 - في الفقرة 68، أوصى مجلس مراجعي الحسابات اليونيسف بأن تضع الصيغة النهائية للإجراءات التنظيمية للتحويلات النقدية مباشرة إلى المستفيدين، مع مراعاة الطرائق الثلاث التي تستخدمها اليونيسف للقيام بالتحويلات النقدية، أي التحويلات النقدية عن طريق جهة مقدمة للخدمات المالية أو شريك منفذ،

أو التنفيذ المباشر. وتعكف الإدارة حاليا على وضع الصيغة النهائية لإجراء بشأن التحويلات النقدية إلى المستفيدين ستكلف المكاتب بتطبيقه. ويوضح الإجراء مختلف طرائق التحويلات النقدية للمستفيدين، كما أشير أعلاه، وكذلك أنشطة الضمان وعمليات المحاسبة ذات الصلة. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لهذا الإجراء في الربع الأخير من عام 2021.

جيم - إدارة المشتريات

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

24 - في الفقرة 82 من التقرير، أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصية ذات أولوية قصوى لتعزيز الإجراء المتعلق بالتوقعات وأن تنظر في تعديل التوقعات بشأن السلع الأساسية الاستراتيجية في الوقت المناسب لكي تعكس الفروق الكبيرة التي يمكن أن تحدث. وتلتزم شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف بتعزيز الإجراء المتعلق بالتوقع، بالتنسيق مع المكاتب القطرية والإقليمية. وسيشمل ذلك تقييم تعديل التوقعات استنادا إلى التواصل في الوقت المناسب بين الشعبة والمكاتب. ومن المتوقع الانتهاء من هذا التعزيز في الربع الثاني من عام 2022.

دال - إدارة البرامج

التوصيات الرئيسية (ذات الأولوية القصوى)

25 - في الفقرتين 93 و 94 من التقرير، أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصيتين على درجة قصوى من الأولوية لإدارة برامج الطوارئ. التوصية الأولى موجهة إلى مقر اليونيسف في نيويورك لإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الطوارئ الجديدة التي تتضمن لوائح بشأن حالات الطوارئ من المستوى 1. والتوصية الثانية هي أن تنشئ اليونيسف مستودعا رسميا أو قائمة بحالات طوارئ من المستوى 1 من أجل تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ هذه لجميع مستويات اليونيسف.

26 - وتؤكد الإدارة أنه يجري وضع إجراءات طوارئ جديدة لتشمل تعريفا لحالات الطوارئ من المستوى 1، إلى جانب حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، ولوائحها المعمول بها، ووصف خطوات التفعيل، ومعايير التعطيل، والمسؤوليات والمساءلة. ومن المقرر الانتهاء منها في الربع الأخير من عام 2021.

27 - وفيما يتعلق بالفقرة 94، يعمل مكتب برامج الطوارئ، بالتنسيق مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركز العالمي للخدمات المشتركة، على إنشاء مستودع رسمي لحالات الطوارئ من المستوى 1، سيُدار من خلال نظام المعلومات الافتراضي المتكامل. وسيسمح ذلك بتحديد المكاتب القطرية في حالات الطوارئ من المستوى 1 أو 2 أو 3، وسيكون متاحا لجميع مستويات اليونيسف بحلول الربع الأخير من عام 2021.

هاء - إدارة الميزانية

28 - حدد مجلس مراجعي الحسابات فرصتين للتحسين، وقُيِّمَتا على أن أولويتهما متوسطة، فيما يتعلق بإدارة الميزانية في اليونيسف. وتشير إحداهما في الفقرة 106 إلى إغلاق المنح، بينما تتعلق الفقرة 122 بصياغة الميزانية من قبل شعبة الإمدادات. ولم تقبل اليونيسف التوصية الثانية، كما هو مبين في الفقرات أدناه.

توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة)

29 - في الفقرة 106 من التقرير، أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصية لليونيسف باتخاذ تدابير لتعزيز عملية الإغلاق التقني للمنح المغلقة ماليا وتوفير التدريب للمكاتب، حسب الاقتضاء. وتؤكد إدارة اليونيسف أن استعراض المنح المقدمة للإغلاق التقني قد جرى تعديله من أساس سنوي إلى ربع سنوي، مما سيؤدي إلى إغلاق المنح تقنيا بسرعة أكبر، مع متابعة عن كثب للقضايا التي طال تأخرها.

30 - ويجري بالفعل تنفيذ خطة عمل إدارية، وستصدر مبادئ توجيهية جديدة تغطي الخطوات الإجرائية للإغلاق المالي والتقني للمنح بحلول الربع الأخير من عام 2021. وستجري الإدارة دورات تدريبية وندوات على الإنترنت للمكاتب، بما في ذلك إرسال رسائل لزيادة الوعي بالأدوات وضوابط النظم المتاحة.

31 - وفي الفقرة 122، أوصى المجلس بأن تقيّم شعبة الإمدادات، بالتنسيق مع شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، صيغ الميزانية المتعاقبة لتحسين منهجية تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين دقتها بغية تحقيق الكفاءات في عملية إدارة الميزانية.

32 - ولم توافق إدارة اليونيسف على هذه التوصية الصادرة أثناء مراجعة حسابات شعبة الإمدادات، استنادا إلى ما يلي:

(أ) كان الفرق في الميزانية غير المتعلقة بتكاليف الوظيفة نتيجة لمشروع لم يكن من الممكن تنفيذه في عام 2020 بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبالتالي تم تمديده إلى عام 2021. والتكيف مع نتائج المشروع المؤجل في استخدام الميزانية بنسبة 99,8 في المائة؛

(ب) وتحدد تكاليف الوظائف مركزيا، على أن تكون التكلفة موحدة لكل وظيفة وفقا للمستوى ومركز العمل، وتحليل الفروق الناتجة عنها مركزيا أيضا، وذلك لأسباب إجرائية مشروعة؛

(ج) ولا تنشأ مسائل دقة الميزانية وعيوب صياغتها عندما تكون هناك أسباب وجيهة و/أو أحداث مبررة خارجة عن سيطرة الوحدات التنظيمية تؤدي إلى فروق، وهي أسباب جرى تفسيرها بوضوح.

33 - وقد عقدت اليونيسف اجتماعا للمتابعة مع فريق مراجعة الحسابات التابع لمجلس مراجعي الحسابات لتوضيح المسائل، ووافقت على تقديم معلومات إضافية لإثبات أساس الخلاف. ولا تنطبق التوصية بالنظر إلى أنه يمكن تفسير الفروق التي لم تنجم عن عملية صياغة الميزانية التي تحتاج إلى تحسين.

واو - إدارة الموارد البشرية

توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة)

34 - في الفقرة 133 من التقرير، أوصى مجلس مراجعي الحسابات اليونيسف بأن تستعرض جدوى إدراج الوثائق الأساسية لملفات الموظفين التي يتعين الاحتفاظ بها في الملف الإلكتروني الخاص بالمركز الرسمي، تمشيا مع الأتمتة والتبسيط الأخيرين للعمليات في الموارد البشرية.

35 - وتستعرض اليونيسف القائمة الحالية للوثائق الأساسية في ملفات الموظفين، تمشيا مع التشغيل الآلي للعمليات وتبسيطها مؤخرا، وستحدد القائمة النهائية للوثائق الأساسية وتحتفظ بها في النظم المناسبة.

36 - وفي الفقرة 134، أوصى المجلس أيضا اليونيسف بتقييم وإنجاز وتحديث السياسة التي تنظم محتوى ومصدر المعلومات الواردة في الوثائق التي يجب إدراجها في الملف الإلكتروني الخاص بالمركز الرسمي.

37 - ويقوم مركز اليونيسف العالمي للخدمات المشتركة، بالتنسيق مع شعبة الموارد البشرية، بتقييم السياسة ذات الصلة وسيحدد قائمة بالوثائق والنظم الأساسية (بما في ذلك الملف الإلكتروني الخاص بالمركز الرسمي، حيثما ينطبق ذلك) التي سيتم الاحتفاظ بها فيها.

38 - وتتوقع اليونيسف استكمال استعراض وتحديث السياسة بحلول الربع الأخير من عام 2021.

زاي - الممتلكات والمعدات

توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة)

39 - في الفقرة 159 من التقرير، أوصى مجلس مراجعي الحسابات اليونيسف بأن تقيّم الأثر الناجم عن استخدام أداة سير العمل الجديدة الخاصة بمجلس حصر الممتلكات وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة الخاصة بالمركز العالمي للخدمات المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بالوثائق الإلزامية التي يجب تحميلها.

40 - وتؤكد إدارة اليونيسف أن أداة سير عمل مجلس حصر الممتلكات قد نفذت. والأداة تشغل آليا عملية إنشاء الحالات للتصرف بالأصول من قبل المركز العالمي للخدمات المشتركة. وقد قيمت اليونيسف أثر الأداة على أنه إيجابي، وهي تستعرض تعليمات العمل ذات الصلة.

41 - وفي الفقرة 160، أوصى المجلس اليونيسف بأن تحدد مهام وأدوار المركز العالمي للخدمات المشتركة وشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري فيما يتعلق بتجهيز عمليات التصرف وأن تضفي الطابع الرسمي عليها.

42 - وتؤكد اليونيسف تنفيذ هذا الإجراء. وقد أضفي الطابع الرسمي على خطاب تفويض السلطة المتعلق بعمليات التصرف في الأصول وتمت الموافقة عليه. وتوضح هذه الوثيقة المسؤوليات التي سيضطلع بها كل من المركز العالمي للخدمات المشتركة وشعبة الإدارة المالية والإدارية في مجال التصرف في الأصول.

حاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

43 - حدد مجلس مراجعي الحسابات ثلاث فرص لإدخال تحسينات، جرى تقييمها على أنها ذات أولوية متوسطة، فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليونيسف، لا سيما إدارة الحسابات في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل.

توصيات أخرى (ذات أولوية متوسطة)

44 - في الفقرة 171، أوصى المجلس اليونيسف بأن تكفل إلغاء إمكانية وصول جميع الموظفين المنتهية خدمتهم إلى نظام المعلومات الافتراضي المتكامل وجميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمثل، أوصى المجلس في الفقرة 172 اليونيسف بأن تبين بالتفصيل المبادئ التوجيهية المتعلقة برصد الإجراء المتصل بتنقية حسابات مستخدمي نظام المعلومات الافتراضي المتكامل ، وضمان تحديثها باستمرار. وأخيرا، أوصى المجلس في الفقرة 173 اليونيسف بأن تقدم أدلة بشأن نتائج الرصد، وكذلك التدابير المتخذة في هذا الصدد، وأن تجري استعراضات وصيانة منتظمة للحسابات في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل.

45 - وتتوقع اليونيسف أن يكون قد تم بحلول نهاية عام 2021 إلغاء إمكانية الوصول إلى نظام المعلومات وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آليا وفقا لتواريخ عقود الموظفين. وسيكفل التشغيل الآلي التعطيل في الوقت المناسب وفقا للسياسة والإجراءات المعمول بها. وستكفل اليونيسف أيضا تحديث السياسات والإجراءات ومواءمتها مع العملية التي تشتغل آليا، وستوفر تقارير لتقديم أدلة على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

رابعا - استراتيجية مكافحة الاحتيال والتخفيف من مخاطر الاحتيال

46 - في عام 2020، تواصلت أنشطة التوعية بمكافحة الغش والتدريب، وطلب من موظفي اليونيسف الجدد أن يقوموا بدورة إلزامية على الإنترنت بشأن التوعية بالاحتيال كجزء من عملية الالتحاق بالعمل. وخلال السنة، تعاونت اليونيسف مع ستة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة لوضع تدريب للتوعية بالاحتيال يستهدف الشركاء المنفذين. وهذا التدريب متاح بخمس لغات هي: الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية.

47 - وبلغ مجموع الخسائر المالية في الحالات التي أثبتها مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات التابع لليونيسف في عام 2020 مبلغ 423 578 دولارا، استرد منها مبلغ 474 360 دولارا (62 في المائة). وعلاوة على ذلك، من خلال التحقيقات التي أجرتها شركات مستقلة متعاقدة بشأن حالات تتعلق بمشاريع محددة في مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن، بلغت الخسارة المثبتة على المعاملات الاحتيالية ما يعادل 968 74 دولارا، استرد منها مبلغ 245 72 دولارا (96 في المائة). وخلال عام 2020، بلغ حجم الخسارة الكلية، بالنسبة للقضايا التي أغلقها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والقضايا التي حققت فيها منظمات مستقلة، 391 653 دولارا، استرد من هذا المبلغ 719 432 دولارا.

48 - وستتخذ اليونيسف تدابير فورية ومناسبة تجاه الشركاء المنفذين المتورطين في أنشطة احتيالية عن طريق استرداد الخسائر المثبتة، ومنع هؤلاء الشركاء من إقامة شراكات أخرى مع اليونيسف، وتنبيه كيانات الأمم المتحدة الأخرى باحتيالهم من خلال استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة.

خامسا - حالة توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

49 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 22 توصية من توصيات مراجعة الحسابات في تقريره للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/76/5/Add.3)، مقارنة بخمس وخمسين توصية في عام 2019. ومن بين التوصيات الاثنتين والعشرين، صنفت 11 توصية توصيات ذات أولوية قصوى. ووافقت الإدارة على 21 توصية (95 في المائة) من التوصيات الصادرة، ولم توافق على توصية تتعلق بصياغة الميزانية من قبل شعبة الإمدادات (انظر الفرع ثالثا - هاء أعلاه للاطلاع على التفاصيل).

50 - وبالنسبة للتوصيات الإحدى وعشرين المقبولة، فإن لدى إدارة اليونيسف خطط عمل وتواريخ مستهدفة للتنفيذ. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أي بعد ثلاثة أشهر من صدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات رسميا، اعتبرت الإدارة أن أربع توصيات (18 في المائة من جميع التوصيات) توصيات منفذة، وجاهزة لتقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات لتقييمها؛ ومن المتوقع الانتهاء من 13 توصية (59 في المائة) بحلول نهاية عام 2021؛ ومن المتوقع الانتهاء من أربع توصيات (18 في المائة) بحلول الربع الثاني من عام 2022.

الجدول 1

حالة التنفيذ، السنة المالية 2020، حسب تاريخ الإنجاز المستهدف

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*توصيات لم تنفذ*	*توصيات تجاوزتها الأحداث*	*نُفذت (طُلب إغلاقها)*	*قيد التنفيذ*
الربع الثاني من عام 2022	1	-	-	-	1
الربع الأول من عام 2022	3	-	-	-	3
الربع الرابع من عام 2021	13	-	-	-	13
جاهزة للتقييم	4	-	-	4	-
غير مقبولة	1	1	-	-	-
المجموع	**22**	**1**	-	**4**	**17**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**5 في المائة**	-	**18 في المائة**	**77 في المائة**

الجدول 2

حالة التنفيذ، السنة المالية 2020، حسب الأولوية

الأولوية	*عدد التوصيات*	*توصيات لم تنفذ*	*نُفذت (طُلب إغلاقها)*	*قيد التنفيذ*
قصوى	11	-	3	8
متوسطة	11	1	1	9
المجموع	**22**	**1**	**4**	**17**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**5 في المائة**	**18 في المائة**	**77 في المائة**

سادسا - حالة توصيات مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 والسنوات التي سبقتها

ألف - حالة التوصيات لتقرير السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

51 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات خمسا وخمسين توصية لمراجعي الحسابات في تقريره لعام 2019 (A/75/5/Add.3)، مقارنة بثمانٍ وأربعين توصية لعام 2018. ومن بين التوصيات الخمس وخمسين، صنفت ثلاث وعشرون توصية توصيات ذات أولوية قصوى، بينما صنفت التوصيات الاثنتان والثلاثون المتبقية توصيات ذات أولوية متوسطة. ووافقت الإدارة على 52 توصية (95 في المائة) من التوصيات الصادرة، ولم توافق على التوصيات الثلاث التالية:

52 - كانت التوصية الأولى التي لم توافق عليها اليونيسف هي الإفصاحات الإضافية المتعلقة بمخزون من منح منتهية الصلاحية. وقيم مجلس مراجعي الحسابات هذه التوصية بعد ذلك توصية منفذة، بعد استعراض قيمة المنح المنتهية الصلاحية والاعتراف بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

53 - والتوصية الثانية التي لم توافق عليها اليونيسف كانت تتعلق بتعزيز إدارة المخزون. وبعد الاعتراف بجهود اليونيسف فيما يتعلق برصد المخزون وتحليل حالات التأخير، قيم المجلس هذه التوصية بأنها قيد التنفيذ.

54 - والتوصية الثالثة التي لم توافق عليها اليونيسف تتعلق بتصنيف العناصر الطويلة الأجل لحافظة الاستثمار في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أنها استثمارات غير متداولة. ولا يزال هذا الأمر قيد المناقشة والتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات، ونتيجة لذلك، فإنها تعتبر قيد التنفيذ. وإدارة اليونيسف ما زالت مصرة على عدم قبولها كما أبلغت المجلس بذلك في الأصل خلال أعمال المراجعة الميدانية عام 2019 واستجابة الإدارة لتقرير مراجعة الحسابات لعام 2019. ورغم أن الأموال تخصص للوفاء بالالتزامات المستقبلية، ويُفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية، فإن القصد من الصكوك الواردة في حافظة الاستثمار في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لليونيسف هو الاتجار بها لتحقيق أقصى قدر من العائدات لليونيسف. وكانت عائدات المبيعات في عام 2019 تمثل 44 في المائة من قيمة الاستثمارات، مما يدل على ارتفاع معدل دوران الصكوك المحتفظ بها. كما أن الإدارة لا توافق على التفسير القائل بأن هدف الحافظة (تحقيق عوائد للوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل) يحدد التصنيف من حيث الجوهر أو الشكل. ومن شأن التصنيف المقترح في التوصية أن يعطي الانطباع بأن الصكوك يحتفظ بها لفترات طويلة من الزمن حتى تاريخ الاستحقاق، وهو ما لا يحدث ولا هو في نية إدارة اليونيسف.

55 - وأخيرا، فيما يتعلق بالتوصيات الاثنتين والخمسين المقبولة، تؤكد إدارة اليونيسف، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أن المجلس قد قيم 36 توصية (69 في المائة) على أنها نفذت، وأن الأحداث تجاوزت توصيتين أغلقهما المجلس، وأنه يعتبر 14 توصية لا تزال قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات الـ 14، نُفذت توصية واحدة وهي جاهزة لتقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات لتقييمها، في حين لا تزال هناك 13 توصية قيد التنفيذ.

الجدول 3

حالة التنفيذ، السنة المالية 2019، حسب تواريخ الإنجاز المستهدفة

تاريخ الإنجاز المستهدف	*عدد التوصيات*	*توصيات لم تنفذ*	*توصيات تجاوزتها الأحداث*	*نُفّذت (طُلب إغلاقها)*	*قيد التنفيذ*
الربع الثالث من عام 2022	1	–	–	–	1
الربع الأول من عام 2022	2	–	–	–	2
الربع الرابع من عام 2021	10	–	–	–	10
جاهزة للتقييم	1	–	–	–	1
توصيات نُفّذت	38	–	–	38	–
تجاوزتها الأحداث	2	–	2	–	–
توصيات غير مقبولة	1	1	–	–	–
المجموع	**55**	**1**	**2**	**38**	**14**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**2 في المائة**	**4 في المائة**	**69 في المائة**	**25 في المائة**

الجدول 4

حالة التنفيذ، السنة المالية 2019، حسب الأولوية

الأولوية	*عدد التوصيات*	*توصيات لم تنفذ*	*نُفّذت (طُلب إغلاقها)*	*قيد التنفيذ*
قصوى	23	1	16	6
متوسطة	32	–	24	8
المجموع	**55**	**1**	**40**	**14**
النسبة المئوية	**100 في المائة**	**2 في المائة**	**73 في المائة**	**25 في المائة**

باء – حالة التوصيات القديمة الواردة في تقارير الأعوام 2018 و 2017 و 2016

تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018

56 – أصدر مجلس مراجعي الحسابات 48 توصية تتعلق بمراجعة الحسابات في تقريره لعام 2018 (A/74/5/Add.3). ومن بين هذه التوصيات، صنفت 12 منها توصيات ذات أولوية قصوى، في حين صنفت 36 منها توصيات ذات أولوية متوسطة.

57 – وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان مجلس مراجعي الحسابات قد قيم 38 توصية من التوصيات الـ 47 المقبولة (81 في المائة) على أنها نفذت، وتجاوزت الأحداث أربع توصيات، في حين اعتبرت إدارة اليونيسف أنها نفذت خمس توصيات، وطلب مجلس مراجعي الحسابات مزيدا من التوضيح أو الأدلة لتقييمها (انظر المرفق الثاني). وفيما يتعلق بإحدى هذه التوصيات، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات إدارة اليونيسف بأن الاستعراض سيتم خلال مراجعة حسابات شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف لعام 2021 في الربع الأول من عام 2022. وترد معلومات عن توصيات مراجعي الحسابات لعام 2018 في الجدول 5 أدناه.

الجدول 5

حالة التنفيذ، السنة المالية 2018، حسب تاريخ الإنجاز المستهدف

حالة التنفيذ	*عدد التوصيات*	*توصيات لم تنفذ*	*توصيات تجاوزتها الأحداث*	*نُفّذت (طُلب إغلاقها)*	*قيد التنفيذ*
طُلب إغلاقُها	5	–	–	5	–
توصيات نُفّذت	39	–	–	39	–
تجاوزتها (أو تجاوزته) الأحداث	4	–	4	–	–
المجموع	**48**	–	**4**	**44**	–
النسبة المئوية	**100 في المائة**	–	**9 في المائة**	**91 في المائة**	–

تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017

58 – أصدر مجلس مراجعي الحسابات 36 توصية في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017 (A/73/5/Add.3). وصنفت سبعٌ منها توصيات ذات أولوية قصوى في حين صنفت الـ 29 المتبقية توصيات ذات أولوية متوسطة.

59 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت توصية واحدة فقط من أصل 36 توصية من تقرير عام 2017 لا تزال قيد التنفيذ وفقا لمجلس مراجعي الحسابات. ونفذت اليونيسف هذه التوصية بحل العناصر المدرجة في نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بعملية السفر. وتعطي اليونيسف معلومات عن السفر من خلال أداتين مختلفتين: لوحة معلومات السفر، وخط الإبلاغ المالي. وتنظر الإدارة في تنفيذ هذه التوصية استنادا إلى مختلف التحسينات والتبسيطات التي نفذت بالفعل، وستواصل مناقشة المخاطر الأساسية التي قد تتطلب تغطية إضافية لإغلاق هذه التوصية مع مجلس مراجعي الحسابات.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2016

60 - أصدر مجلس مراجعي الحسابات 36 توصية في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2016 (A/72/5/Add.3). وصنفت ثماني توصيات في فئة التوصيات ذات الأولوية القصوى وصنفت 28 توصية في فئة التوصيات ذات الأولوية المتوسطة.

61 - ومن بين التوصيات الـ 36، لم يبق سوى توصية واحدة قيد التنفيذ. وتتعلق هذه التوصية التي هي قيد التنفيذ بصياغة تحمل المخاطرة والرغبة في المخاطرة على المستويات الإجرائية المناسبة. وقد أوضحت اليونيسف بيان تحمل المخاطرة والرغبة في المخاطرة على المستوى التنظيمي كجزء من السياسة المحدثة للإدارة المركزية للمخاطر. وتقوم اللجنة العليا لإدارة المخاطر حاليا باستعراض الوثيقة، التي ستقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات لتقييمها وإغلاقها خلال مراجعة حسابات نهاية عام 2021.

سابعا - خاتمة

62 - ترحب إدارة اليونيسف برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المتحفظ بشأن البيانات المالية لعام 2020. وبالنسبة للإدارة والموظفين العاملين في مكاتب اليونيسف وشعبها في جميع أنحاء العالم، امتحنت تحديات السنة قدراتهم على مواصلة الأداء كفريق واحد، حتى عندما تأثرت ظروفهم الشخصية بالجائحة العالمية. وقد أثبتت اليونيسف قدرتها على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وطرائق العمل عن بعد دعما لعملياتها دون انقطاع. وستواصل اليونيسف الابتكار وإعادة التصور والتحول إلى منظمة أكثر مرونة وكفاءة، تستجيب لاحتياجات الأطفال في هذا العالم الذي يتغير بسرعة.

المرفق الأول

موجز التوصيات الصادرة في عام 2020، حسب الأولوية ومجال الموضوع

المجال	*رئيسية (قصوى)*	*أخرى (متوسطة)*	*المجموع*
الشركاء المنفذون	5	1	6
التبرعات	3	–	3
إدارة الموارد البشرية	–	3	3
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	–	3	3
الممتلكات والمعدات	–	2	2
إدارة الميزانية	–	2	2
إدارة البرامج	2	–	2
إدارة المشتريات	1	–	1
المجموع	**11**	**11**	**22**

المرفق الثاني

موجز التوصيات القديمة

التوصية	الحالة
1 - A/72/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 111** (السنة المالية 2016). يوصي المجلس اليونيسف أن تكفل صياغة سياسة تتعلق بدرجة تحمل المخاطر وتقبلها على المستويات التشغيلية الملائمة.	**في طور التنفيذ.** وقد أوضحت اليونيسف بيان تحمل المخاطرة والرغبة في المخاطرة على المستوى التنظيمي كجزء من السياسة المحدثة للإدارة المركزية للمخاطر. وتقوم اللجنة العليا لإدارة المخاطر حاليا باستعراض الوثيقة، التي ستقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات لتقييمها وإغلاقها خلال مراجعة حسابات نهاية عام 2021.
2 - A/73/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 55** (السنة المالية 2017). يوصي المجلس بأن تجري اليونيسف تحققاً من التوافق وعملية تكييف نظام المعلومات الافتراضي، بما في ذلك أداة إدارة السفر.	**طُلب الإغلاق/مطلوب المزيد من الأدلة.** نفذت اليونيسف هذه التوصية بحل العناصر المدرجة في نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بعملية السفر، وتتوقع أن تجتمع مع المجلس لتوضيح متطلبات الإغلاق. وفي عام 2020، أعطت اليونيسف معلومات عن السفر من خلال أداتين مختلفتين: لوحة معلومات السفر، وخط الإبلاغ المالي. وترى الإدارة أن هذه التوصية ستنفذ استنادا إلى مختلف التحسينات والتبسيطات المنفذة.
3 - A/74/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 79** (السنة المالية 2018). يوصي المجلس بأن يواصل كل من المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل لسد الثغرات القائمة في أنشطة الضمان المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية وكفالة تنفيذها في الوقت المناسب لتحقيق الحد الأدنى من الأهداف المطلوبة في جميع المكاتب القطرية. ويوصي المجلس أيضا بأن تستعرض اليونيسف حالة الضمان في المكاتب القطرية والإقليمية الأخرى وتتخذ، عند الاقتضاء، التدابير اللازمة لسد الثغرات.	**نُفذت/مطلوب المزيد من الأدلة.** رأى مجلس مراجعي الحسابات أن تحليل العينة يمكن أن يدل أيضا على ضرورة إعادة النظر في النظم المعمول بها في أنحاء أخرى من المنظمة، كما لوحظت مسائل مماثلة أثناء مراجعة الحسابات لعام 2020. وتنظر اليونيسف في تنفيذ هذه التوصية استنادا إلى التقدم القوي الذي أُحرز خلال عامي 2019 و 2020، بالنظر إلى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي عام 2019، حقق المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 198 في المائة من زيارات الضمان البرنامجية، بينما حققت جميع المكاتب هدف مؤشر الأداء الرئيسي في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وبلغ مجموع الإنجازات المحققة في أنشطة الضمان المالي 93 في المائة، وهذه النسبة أقل بقليل من الحد الأدنى المستهدف وهو 95 في المائة. ويعزى ذلك جزئيا إلى آثار الكوارث الطبيعية وتصاعد النزاعات.

التوصية	الحالة
	وفي عام 2020، أكملت المنطقة 403 في المائة من الحد الأدنى المطلوب من الزيارات البرنامجية و 73 في المائة من الحد الأدنى المطلوب من عمليات التفتيش المفاجئ. وقد استوفى 93 في المائة من المكاتب القطرية في المنطقة مؤشرات زياراته البرنامجية وتجاوز الحد الأدنى المطلوب من الأهداف، في حين حقق 87 في المائة من المكاتب مؤشرات الأداء الرئيسية للضمانات المالية.
	وفي عام 2019، واصل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاستثمار في أنشطة ضمان الجودة وتعزيزها في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية عبر المكاتب القطرية، حيث بلغت 104 في المائة في الزيارات البرنامجية و 94 في المائة في عمليات التفتيش المفاجئ. وفيما يتعلق بعمليات التفتيش المفاجئ، استوفى 19 مكتبا قطريا الحد الأدنى من الاحتياجات، ولم تحقق الأهداف سوى أربعة مكاتب شاركت في الاستجابة الإنسانية. وبالمقارنة، تخلف خمسة مكاتب قطرية عن تحقيق الأهداف في عام 2018.
	وفي عام 2020، واصل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم التوجيه والدعم للمكاتب القطرية لتلبية متطلبات أنشطة الضمان، مما أسفر عن إكمال 113 في المائة من الزيارات البرنامجية و 74 في المائة من عمليات التفتيش الدنيا.
	وكررت اليونيسف التأكيد على أن سد الفجوات بشكل تام أمر غير واقعي لأن هناك ظروفا خارجة عن سيطرة المنظمة. فعلى سبيل المثال، تأثر الأداء بشدة في عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى تعديل الحد الأدنى للاحتياجات إلى 65 في المائة. ويواصل المكتبان الإقليميان للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل على سد الثغرات في أنشطة الضمان، لا سيما في أكثر البلدان ضعفا في الإقليمين. وقد طلبت اليونيسف من المجلس إغلاق هذه التوصية بالنظر إلى النجاحات التدريجية المسجلة منذ عام 2018.
	وتكرر الإدارة التأكيد على أن الجزء الثاني من هذه التوصية، كما أشارت اليونيسف في عامي 2018 و 2019، لم يثر خلال زيارات المراجعة العالمية، ولا في رسائل الإدارة المعنية، ولا في مشروع تقرير المجلس. وبدون أساس واضح، لا يمكن لليونيسف أن توافق على التوصية، ولا أن تستجيب لها بطريقة ذات معنى، ولذلك طلبت من المجلس أن يغلقها.

التوصية	الحالة
4 - A/74/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 140** (السنة المالية 2018). أوصى المجلس اليونيسف بأن تتعاون بشكل بناء مع اللجان الوطنية لوضع سياسة احتياطيات تتماشى مع الحفاظ على المتطلبات القياسية لمستويات الاحتياطيات.	**نُفّذت (طُلب إغلاقها).** وقد نفذت اليونيسف هذه التوصية وهي تنتظر التقييم من مجلس مراجعي الحسابات. وتعاونت اليونيسف مع جميع اللجان الوطنية لليونيسف التي لديها سياسات احتياطية من المقرر استعراضها. ولدى جميع اللجان الوطنية التي لديها احتياطيات الآن سياسة احتياطية تتماشى مع المتطلبات المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، نقحت توجيهات اليونيسف بشأن سياسة الاحتياطي في عام 2017 (اعتبارا من عام 2018)؛ وكان أحد التغييرات التي أدخلت هو تمديد فترة الاستعراض من سنة إلى أربع سنوات، حيث اعتبرت سنة واحدة قصيرة جدا وغير عملية.
5 - A/74/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 169** (السنة المالية 2018). أوصى المجلس بأن تحدد اليونيسف المهل الزمنية القصوى المسموح بها لتسليم البنود الخاصة بكل نوع من أنواع حالات الطوارئ، وإنفاذها بصرامة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الهادفة إلى تقليص المهل الزمنية بما يضمن الإمداد السريع في حالات الطوارئ.	**نُفذت/ستُستعرض في مراجعة الحسابات لعام 2021.** نفذت اليونيسف هذه التوصية وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات إدارة اليونيسف بأنه سيقيمها خلال مراجعة حسابات شعبة الإمدادات لعام 2021 في الربع الأول من عام 2022. واستعرضت اليونيسف الالتزامات القصوى المتعلقة بوقت التسليم واختارت أن تحافظ عليها، كما لوحظ في الإجراء 010 لشعبة الإمدادات بشأن إدارة أوامر الطوارئ. ووضعت شعبة الإمدادات تقريرا وأدمجته في النظام لرصد تسليم الطلبات في موعدها. وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2020، ازدادت نسبة تسليم طلبات الطوارئ في موعدها إلى 85,9 في المائة، بعد أن كانت 74,5 في المائة في نهاية عام 2019. وينطوي تسليم الطلبات على جوانب خارجة عن سيطرة اليونيسف. وفي حين تسعى الإدارة جاهدة إلى تحقيق أعلى مستوى من حسن التوقيت في تنفيذ أوامر الطوارئ، من المهم تسليط الضوء على أن هذا المجال سيظل مجالا يتطلب جهدا تشغيليا مستمرا، بالنظر إلى السياقات الصعبة التي تعمل فيها اليونيسف في بلدان مثل الصومال ونيجيريا اليمن، من بين بلدان أخرى. وتعتبر اليونيسف أن هذه التوصية قد نفذت وتتطلع إلى إظهار المزيد من التقدم في الأداء استنادا إلى الحد الأقصى لالتزامات وقت التسليم المختارة والالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني.
6 - A/74/5/Add.3، **الفصل الثاني، الفقرة 204** (السنة المالية 2018). أوصى المجلس بتوثيق المواعيد المحددة التي يتم فيها التسليم النهائي للخدمات حسب الأصول.	**نُفذت/مطلوب المزيد من الأدلة.** نفذت اليونيسف هذه التوصية وطلب مجلس مراجعي الحسابات مزيدا من الأدلة لتقييمها من أجل إغلاقها. وتتوقع إدارة اليونيسف أن توضح للمجلس الاحتياجات المحددة للإغلاق.

التوصية	*الحالة*
	نفذ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعداد تقارير رصد شهرية لجميع المكاتب القطرية في المنطقة، لضمان حسن إدارة العقود، بما في ذلك تتبع التسليم النهائي وإغلاق العقود المنتهية الصلاحية. وتم إطلاع فريق مراجعة الحسابات على أمثلة على التقرير والمتابعة الشهرية مع المكاتب لرصد عقودها على نحو واف.
7 - **A/74/5/Add.3، الفصل الثاني، الفقرة 211** (السنة المالية 2018). وأوصى المجلس بإنهاء التحقيق في قضية الاحتيال في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.	**نُفّذت (طُلب إغلاقها)**. نفذت اليونيسف هذه التوصية وهي تنتظر تقييم مجلس مراجعي الحسابات. وكررت اليونيسف وقدمت أدلة تفيد بأن القضية عولجت وفقا لسياسات اليونيسف وإجراءاتها المتعلقة بالتحقيقات. ونتيجة لنتائج التحقيق، ووفقا لاستراتيجية اليونيسف لمكافحة الاحتيال، اتخذت اليونيسف الإجراءات التصحيحية اللازمة لحجر البائع لأسباب أخلاقية، وتابعت المسألة مع البائع والسلطات المحلية وأكدت أن جميع الأعمال المستحقة من البائع قد أنجزت وسلمت على نحو مرض. ولمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذا الحادث، وضع المكتب أيضا إجراء مفصلا يتضمن التحقق من طرف ثالث مستقل.